محند وعمر
مخوخ

مهندس متعدد التقنيات، متخصص في الهندسة الصحية (نظافة السكن، الماء، النفايات، إزالة التلوث). المسار الدراسي مكتمل بتكوين معمّق في تسيير مشاريع التنمية الإقليمية. خبرة مهنية طويلة ضمن الجماعات المحلية وفي مانجمنت المؤسسات. خبرة جيدة كمستشار/خبير مستقل لدى مؤسسات وطنية ومنظمات دولية (الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأغذية والزراعة، التعاون بين البلدان، إلخ) فيما يخص مشاريع التنمية الإقليمية، البيئة، تعزيز القدرات (إطارات الجماعات المحلية والمؤسسات والمجتمع المدني)، تقييم المشاريع، الاقتصاد الدائري، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الحوكمة التشاركية... دراية جيدة بالمجتمع المدني (تركيب، متابعة وتسيير مشاريع جمعوية).

الهاتف المحمول: **0540 471 598**
البريد الإلكتروني: makhoulh_ouamer@yahoo.fr

المساواة بين الجنسين والحوكمة البيئية الجيدة من أجل التنمية المستدامة

المدخل

يشير تعريف النوع الجنساني (الجندر) في علم الاجتماع إلى العلاقة الاجتماعية بين الرجل والنساء أكثر من التصنيف الذي يتم تحديده بالنسبة إلى الجنس. في مجال التنمية، يجب أن يعتمد تصنيف النوع الجنساني (مذكر / مؤنث) بشكل أساسي، على القيم والتمثّلات المقترنة بها وكذا على المشاركة الفعالة في الحياة العملية. يختلف الحديث عن النوع الجنساني يختلف عن رؤية الميز الجنسي التي تميز بين بعضهم بعضا، بالنسبة إلى أحكام مسبقة موروثة عن تقاليد بالية.

ينشأ عدم المساواة بين النساء والرجال بسبب الممارسات المجتمعية والتقاليد وسوء تفسير الأديان المصطبغ بالغلو في التدين اللامعقول وكذا الأحكام المسبقة التي تؤثر على العلاقات المجتمعية والتنمية البشرية، حيث يجد جزء من الساكنة نفسه محروما من الاندماج في عالم الإنتاج واتخاذ القرار؛ فتؤدي النتيجة حتما إلى اختلال في التوازن، يضر بالإنسانية بشكل عام وبالبلدان النامية على وجه الخصوص.

وهكذا فإن "المقاربة الجنسانية" الجديدة تهتم أكثر بالبناء الاجتماعي الثقافي للأدوار الخاصة بالذكور والإناث وللعلاقات بين الرجال والنساء. إنها تصف الوظائف الاجتماعية المغروسة ثقافياً وطرق تحاشيها أو تثمينها، بحسب مقتضى الحال. يتعلق الأمر في الواقع، بتوفير الظروف الكفيلة بضمان المساواة في إدراك الفرص والموارد، بغض النظر عن الجنس.

المساواة بين الجنسين في الجزائر

منذ الثورة واستقلال البلاد ، فقد تم تكريس مبادئ المساواة بين الجنسين في النصوص التأسيسية للجمهورية الجزائرية وفي الخطب السياسية للقادة المتعاقبين. وهكذا، يضمن الدستور الحالي المساواة بين الجنسين المنصوص عليها بوضوح في المادتين 35 و 37 منه.

المادة 35. – تضمن الدولة الحقوق الأساسية والحريات.

تستهدف مؤسسات الجمهورية ضمان **مساواة كل من المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات** بإزالة العقبات التي تعيق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون **المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية**.

المادة 37. – كل المواطنين سواسية أمام القانون ولهم الحق في حماية متساوية. ولا يمكن أن يُتذرَّع **بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي.**

المادة 67. – **يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة**، باستثناء المهام والوظائف ذات الصلة بالسيادة والأمن الوطنيين.

المادة 68. – تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل. تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات.

من المؤكد أن المرأة حاضرة في الإدارة والمؤسسات الجزائرية، لكن أقلية منهن يشغلن مناصب صنع القرار. صحيح أنه تم تسجيل نجاحات، من حيث المساواة بين الجنسين،

لاسيما في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني وكذلك في الحماية الصحية للأم والطفل. وقد ساهم ذلك، من ناحية، في التطور الملحوظ لتشغيل الإناث، خصوصا الحائزات منهن على شهادات جامعية؛ ومن ناحية أخرى، في تحسين متوسط العمر المقدّر بـ 76 عامًا عند الرجال و 79 عامًا عند النساء (2020). غير أنه للأسف، تُظهر الإحصاءات الحديثة، فيما يتعلق بالتوظيف، مؤشرات تشغيل منخفضة وفي غير صالح المرأة.

وضعية التشغيل في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصاء (2019)

- معدل البطالة: عند الرجال 9,1 % - عند النساء 20,4 %
- عدد السكان العاملين: 11.281.000 منهم 2.062.000 امرأة، أي بنسبة 18,3 %.
- يمثل تشغيل الإناث 56,9 % من الوظائف الإدارية،
- 54,8 % من المهن الفكرية (التعليم والصحة بشكل خاص)،
- 37,5 % من المهن الوسيطة (إطارات متوسطة)،
- 9,8 % من مجموعة المهن القيادية والتسييرية.

إجمالا، فإن معدل النساء الناشطات منخفض حتى لو كان معدل الأجيرات اللائي لهن مستوى عال، سائدًا نسبيًا، بيد أن هذا الأمر يظل متناقضا، مقارنة بالمعدل المنخفض في مناصب المسؤولية وبالتالي في مراكز صنع القرار.

منهجية تحليل مسألة الجنس

يستند هذا التحليل إلى معايير مرتبطة بالاختلافات في ظروف المعيشة والاحتياجات ومستوى المشاركة في الحياة الاجتماعية (السياسية والجمعوية والنقابية)، ومستوى الوصول إلى الموارد وأدوات التنمية، والوصول إلى حيازة وتسيير الموروث، والوصول إلى سلطة اتخاذ القرار، وأخيراً إلى صورة النساء والرجال في المجتمع، مقارنة بالأدوار الموكلة لهم بسبب جنسهم.

قضايا التناصف أو المساواة بين الجنسين

المساواة بين الجنسين تعني عدم وجود أي تمييز على أساس الجنس في الميادين: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. غالبًا ما تُطرح قضية المساواة بين الجنسين من زاوية **المناصفة رجال/ نساء**، بيد أنه ينبغي ألا يُعتمد مفهوم التناصف هذا كقاعدة في جميع الميادين؛ إذ أن الأمر يتعلق فعلا بالاندماج وفقًا للاستحقاق، على أساس القدرات المهنية والكفاءات الفكرية، منه على **التناصف العددي**. أما عكس ذلك فهو بمثابة

مساس بالمساواة بين الجنسين ذاتها التي طالما عُلقت آمال عليها والتي تخص بالتالي، الإنصاف من حيث الحصول على المعارف والعمل والموارد، ولكن أيضًا صنع القرار من ناحية، في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي ترمز إلى ثلاثية التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ركيزة ثالثة، ألا وهي "البعد المؤسساتي" أي السياسي ومراكز صنع القرار.

المساواة بين الجنسين في سياق الحوكمة البيئية الرشيدة من أجل التنمية المستدامة

يرتكز الحكم الرشيد على مؤسسات مزودة بأدوات سياسية واستراتيجيات موجهة نحو:

- الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية،
- استراتيجيات التنمية المتمحورة حول التكنولوجيات النظيفة،
- التطور نحو الطاقات المتجددة والاقتصاد الدائري،
- آليات تمويل فعالة،
- الإجراءات/المقاييس التي تحكم سيرورات حماية البيئة (بما في ذلك تسيير الموارد الطبيعية)،
- تقنين فعال،
- إشراك جميع السكان دون إقصاء.

في هذا السياق، يجب أن تتاح للنساء والرجال نفس الفرص في المشاركة في إدارة الخدمات والرقابة البيئية، مع السهر على أخذ احتياجات النساء والرجال في الحسبان بطريقة عادلة. إن مثال الممارسات الحالية في تسيير الماء والنفايات وحماية الموارد الطبيعية وخدمات إزالة التلوث والطاقة إلخ، يُظهر تقصيرا صارخًا في مجال المقاربة الجنسانية، من حيث عمليات الإعلام/التحسيس، من جهة، والمشاركة في التشاور وسيرورة صنع القرار، من جهة أخرى. إن دور المرأة الريادي ضمن رؤية استدامة التنمية مهمّش إلى حد كبير.

معاينة:

- تمثيل النساء ناقص نسبيًا في سيرورة الحوكمة، على الصعيد المحلي والوطني وحتى العالمي (أمثلة عن تسيير الماء والنفايات والطاقة...)؛

- إن عدم إشراك النساء (خاصة اللواتي يعشن خارج سوق العمل) في المساهمة في الحلول البيئية يمثل مأزقا مأساويا، باعتبارهن أكبر المتأثرين مع أبنائهن، بالمشاكل البيئية؛

- والجدير بالذكر أن العديد من وظائف النساء التي غالبا ما تكون في أوضاع هشة، غير مصرح بها.

دور الجنسين في التنمية المستدامة

يُظهر تقرير البنك العالمي **"المساواة بين الجنسين والتنمية"** لعام 2012 أن المساواة بين الرجال والنساء يمكن أن تزيد الفاعلية الاقتصادية بثلاث طرق:

1. **دور الإنتاج**: إزالة الحواجز التي تمنع ♀ من الحصول على نفس المنفذ المتاح لـ ♂ إلى التعليم والفرص الاقتصادية وعوامل الإنتاج.

2. **الدور الإنجابي والتربوي: تحسين حالة المرأة** مما يولد نتائج أخرى خاصة بالنسبة إلى الأطفال.

3. **دور الجماعة:** منح ♂ & ♀ **نفس الفرص للمشاركة** في الحياة الاجتماعية والسياسية، واتخاذ القرارات والتأثير على النشاط العمومي نحو مسار إنمائي أفضل.

يمكن تلخيص هذه الأبعاد الثلاثة في الرسم البياني التالي:

في ميدان التنمية، تمثل المرأة على الصعيد العالمي:

- أكثر من 40 % من إجمالي الساكنة العاملة،
- 43 % من اليد العاملة الفلاحية و،
- أكثر من 50 % من الطلبة الجامعيين.

ومع ذلك، فإن هذه البيانات تخفي الحقائق التالية التي تعيق المشاركة الكاملة للمرأة في التنمية المستدامة، وهي تتمثل في سوء استخدام كفاءات وقدرات الساكنة النسائية، والتي لها مع ذلك، تكلفة اقتصادية عالية.

يؤكد تقرير البنك الدولي لعام 2012 على ثلاثة أبعاد للمساواة بين الجنسين ضرورية للتنمية المستدامة وهي:

1. **تأسيس رأس المال** (التعليم والصحة) ورأس المال المادي،
2. **استخدام رأس المال هذا** لاغتنام الفرص الاقتصادية والحصول على الدخل و،
3. يؤدي اللجوء إلى رأس المال هذا إلى **ديناميكية نشطة** لها تأثير على رفاهية الأفراد والأسر.

توصيات ومسالك للعمل

لإدماج الجندر في التنمية المستدامة يتعيّن القيام بما يلي:

• إبراز معارف ومهارات النساء بتمكينهن من مهن التنمية المستدامة والتشغيل، من أجل إدارة بيئية جيدة؛

• إعطاء الأولوية للحصول المنصف إلى الموارد الطبيعية وكذا التحكم فيها (الفلاحة، الغابات، تسيير الماء...) ؛

• دعم حق المرأة في الملكية، وخاصة الأرض؛

• إشراك المنظمات النسائية بشكل أكبر في برامج حماية البيئة لتعبئتهن بشكل أكبر؛

• دعم مشاركة المرأة في سيرورات الاستشارة وصنع القرار؛

• تحديد آثار تدهور البيئة على ♂ وعلى ♀ ؛

• تعزيز قدرات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية للقيام بمشاريع تعمل على تحقيق التنمية المستدامة مع ضمان المساواة بين الجنسين؛

• إدراج "المقاربة الجنسانية " في المسارات الدراسية الجامعية وفي التكوين المستمر.

الخلاصة

دون التقليل من مكاسب المرأة الجزائرية، فيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي الاقتصادي منذ الاستقلال، لاسيما في مجال التعليم الذي يضعها اليوم في مقام الرجل بل وأكثر؛ بيد أن الحديث لا يخص المقارنة ولكن تحليل فاعلية دور المرأة في مشاركتها في شؤون المرفق العام، عموما، وفي المهن والوظائف ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

على الرغم من أن قطاع البيئة يضم غالبية من الإطارات النسائية، غير أن إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء تُظهر معدلًا منخفضًا لتشغيل الإناث في جميع القطاعات، ولاسيما منها تلك الأكثر إنتاجية (الفلاحة، الصناعة، النقل، الموارد المائية، إلخ). إذا قمنا بتحليل المشاركة الفاعلة في الوظائف التنفيذية والتأطيرية في مستويات صنع القرار، على المستوى المحلي وفي المؤسسات الوطنية والمقاولات، فسوف نلاحظ عدم المساواة التي لا تُعزى مع ذلك، إلى الكفاءة أو الاستحقاق. لا يرتبط هذا الوضع بمستوى تطور اقتصادنا فحسب، بل أيضًا بواقع الأُسر المحافظة التي تحصر المرأة عمومًا في دور "ربة البيت" فقط. وكذلك، فإن الظروف المتوفرة للأسر من حيث الهياكل القاعدية المخصصة للأطفال (دور الحضانة ورياض الأطفال والمطاعم والنقل المدرسي والأنشطة الرياضية والثقافية)، بالإضافة إلى ندرة المهن الخاصة بمساعدة الأشخاص أو الأسر، لا تشجع بتاتا على الاندماج الاجتماعي الاقتصادي للنساء اللواتي يملكن مهارات أو مؤهلات أو شهادات.

كل هذه العوامل مرتبطة في الواقع بالإستراتيجيات القطاعية للتنمية، حيث لا تؤخذ المقاربة الجنسانية بعين الاعتبار؛ وينطبق نفس الشيء على ممارسات المانجمنت.

أختم حديثي مع أمل أن يتم تناول هذا الموضوع على نطاق أوسع من قبل علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد الجزائريين. قد تبدو هذه المساهمة من طرف "تقنقراطي" ذاتية إلى حد ما بسبب نقص البيانات الموثوقة ومنهجية التحليل الأكثر ملاءمة، فمعذرة على ذلك.

مثال على مشاركة المرأة الأفريقية في التنمية المستدامة

السيدة خالدة بوزار، جزائرية، حاصلة على دكتوراه في العلوم، تعمل حاليا كمديرة للمكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD). قد شغلت قبل ذلك، منصب المدير الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا وأوروبا في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA)، منذ عام 2012، حيث أنشأت وقادت برامج وعمليات على أوسع النطاق. تشمل تجربتُها وخبرتُها التقنية، إلى حد كبير، مجالات التنمية المستدامة، التنمية الريفية، البيئة، تغير المناخ، الهجرة، الاقتصاد والصناعة، في سياقات هشّة ومحفوفة بالنزاعات.

السيدة وانجاري ماثاي هي أول امرأة أفريقية تفوز بجائزة نوبل للسلام وأول امرأة في شرق إفريقيا حاصلة على درجة الدكتوراه في الطب البيطري من جامعة نيروبي في كينيا. شجعت حركتها "الحزام الأخضر"، الذي انطلق سنة 2004، النساء على غرس الأشجار المحلية. تم غرس 20 مليون شجرة من طرف 50.000 امرأة من خلال شبكة تتكون من 6.000 "قرية حضانة".